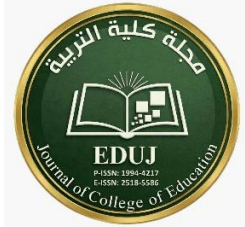




ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: <https://eduj.uowasit.edu.iq>

Dr. Ali Hussein
Gharkan Al-Suwaiti

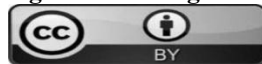
University of Wasit -
College of Education
for Human Sciences

Email:

agharkan@uowasit.edu.iq

Keywords:

**Ibn al-Warraq,
grammatical discourse,
nominative , addressee,
logical reasoning.**



Article info

Article history:

Received 1. Febr.2025

Accepted 6. Apr.2025

Published 10. May. 2026



The Pragmatic Persuasive Dimension in Grammatical Discourse: A Nominative case of the Subject and Predicate as a Model in Ibn al-Warraq's Book *'Ilal al-Nahw*

A B S T R A C T

The Arabic language constitutes a vast scientific and intellectual heritage, at the forefront of which stands the discipline of grammar (nahw). This discipline was not confined merely to describing linguistic structures and organizing grammatical rules; rather, it went beyond that to earnest efforts aimed at justifying and rationalizing these rules. Such justification, as demonstrated in classical works such as Ibn al-Warraq's *'Ilal al-Nahw*, is not simply an interpretive linguistic theory, but rather a pragmatic persuasive act intended to establish an integrated grammatical conviction. This conviction is constructed and employed in a way that enables the addressee to benefit from understanding grammatical relations.

This study examines the pragmatic persuasive dimension of grammatical discourse through an analysis of issues related to the "nominative case of the subject and predicate" as presented in Ibn al-Warraq's *'Ilal al-Nahw*. The research adopts an argumentative pragmatic approach that integrates linguistic and communicative dimensions. It focuses on uncovering the argumentative mechanisms used in justifying grammatical rulings and on how discourse is constructed on rational, logical, and analogical foundations aimed at persuading the recipient to accept and internalize the grammatical rule.

The analysis reveals that Ibn al-Warraq employed an argumentative discourse characterized by various linguistic strategies, including causation, exemplification, contrast, refutation of opposing views, and the invocation of grammatical and linguistic heritage. The significance of this study lies in offering a renewed reading of classical Arabic grammatical texts, viewing them not merely as descriptive discourse, but as dialogic and persuasive discourse intended to influence the recipient.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: <https://doi.org/10.31185/eduj.Vol63.Iss1.4999>

البُعدُ الإقناعيُّ التداوليُّ في الخطابِ النحويِّ: رافع المبتدأ والخبر أنموذجاً في كتاب علل النحو لابن الوراق

م.د. علي حسين غركان السويطي

جامعة واسط- كلية التربية للعلوم الإنسانية

المُلخَص:

تشكّل اللّغة العربيّة تراثاً علمياً ضخماً، يقفُ في طليعته "علم النحو" الذي لم تقتصر حدوده عند حدّ تصوير اللّغة، وتتساق قواعدها، بل يتجاوز ذلك إلى مساحٍ حثيثةٍ لـ "تعليل" هذه القواعد وتسويغها، إن هذا التعليل، كما تظهره المؤلفات التراثية مثل كتاب "علل النحو" لابن الوراق، ليس مجرد نظرية تأويلية لغوية، بقدر ما هو فعل إقناعي تداولي يهدف إلى إرساء قناعة نحوية متكاملة، ومستعملة تؤدي إلى إفادة المخاطب من بناء العلاقات النحوية.

يناقش هذا البحث البُعد الإقناعي التداولي في الخطاب النحوي في ضوء تحليل قضايا "رافع المبتدأ والخبر" كما وردت في كتاب "علل النحو" لابن الوراق، في ضوء المنهج التداولي الحجاجي الذي يدمج بين الأبعاد اللغوية والتواصلية، ويُرَكِّزُ البحثُ على كشفِ عن الآليات الحجاجية المُستعملة في تعليل الأحكام النحوية، وكيفية بناء الخطاب على أسس عقلية، ومنطقية، وقياسية، تهدف إلى إقناع المُتلقي من عرض القاعدة وتقبلها.

وقد أظهر التحليل أنّ ابن الوراق اعتمد خطاباً حجاجياً، وظفت فيه استراتيجيات لغوية متعددة مثل: التعليل، والتمثيل، والمقابلة، والرّد على المُخالف، واستدعاء الموروث النحوي واللغوي. وتبرز مكانة البحث في كونه يعمل على قراءة مُستحدثة للمتن التراثي النحوي العربي لا بوصفه خطاباً وصفيّاً؛ بل باعتباره خطاباً حوارياً إقناعياً يقصد التأثير في المتلقي.

الكلمات المفتاحية: ابن الوراق، الخطاب النحوي، التداولية، المخاطب، الاستدلال المنطقي.

المقدّمة:

يعملُ مفهوم الإقناع في الخطاب النحوي على بيان هيئة استعمال المُتكلمين للقواعد النحوية لعرض المفاهيم، والادعاءات بشكلٍ يستميل التفكير، ويؤثر على قرارات المتلقي، فالإقناع ليس مجرد مسألة صياغة جمل بشكل صحيح؛ بل يتضمّن أيضاً استعمال العناصر النحوية، واللغوية، والخطابية بأسلوب يؤدي إلى تعزيز الحجج وإظهار المفاهيم بوضوح وتأثير.

من أهم عناصر الإقناع في الخطاب النحوي تلك العناصر التي تساهم في جعل النصّ النحوي مقنعاً وذا قيمة لغوية، ومثّلت مسألة رافع المبتدأ والخبر ميداناً مباشراً لإجراء هذه الأدوات، ممّا يدلُّ على وعي عميق في توظيف الإقناع في التّنظير النحوي وتطبيقاته على مسائله، ويمكن أن يُعدّ ابن الوراق من المتقدمين الذين تبينوا أهمية الملاصقة التداولية في شرح الظاهرة النحوية في المدونات التراثية، قبل أن يبرز هذا المفهوم في الدراسات اللسانية الحديثة.

إنّ البحث يُنطلق من فرضية أساسية مضمونها أنّ الخطاب النحوي - لا سيما في قضايا الخلاف والجدل، كأن تكون قضية مثل رافع المبتدأ والخبر - يتجاوز حدود الوصف - بيان القاعدة وإحكامها - إلى فضاء الحجاج، والإقناع التداولي، فإنّنا نسعى إلى دراسة هذه الخلافات، ليس من منظور صحة القول النحوي، بل من منظور القوة الإقناعية التي يحملها النصّ (Persuasive power).

فالبُحثُ يسعى إلى الإجابة عن التّساؤلات الآتية: ما هي الأبعاد والإستراتيجيات التداولية والإقناعية الضمنية في الخطاب النحوي عند معالجة ابن الوراق لقضية عامل الرفع في المبتدأ والخبر؟ وكيف تم توظيف مفهوم العلة النحوية

كأداة حاجية تعمل على تفسير قضايا النحو وموضوعاته؟ وهل أن التفكير النحوي في المدونات التراثية قادراً على استيعاب الآليات التداولية ومقاربتها؟.

أولاً: الخطاب النحوي وطبيعته التداولية:

يُعرفُ الخطابُ النحويُّ بأنه ذلك النسيجُ اللغويُّ الذي يتخطى إيصال القاعدة إلى شرحها وتحليلها، فهو ليس كلاماً وصفيّاً جامداً؛ بلّ عملٌ تواصلِيٌّ يتضمن قصداً إقناعياً هادفاً إلى التأثير بجمهورٍ من العلماء، أو الطلاب، أو المتلقين للخطاب، ويوصفُ بأنه "هو تلك الأسس المعرفية والمنهجية التي بنى عليها النحاة آراءهم، ووجهت عقولهم عند دراستهم للغة العربية بدءاً بجمعهم للغة وانتهاءً بتصنيف ظواهرها، ومحاولة تفسيرها، فبنوا بذلك نصوصاً تضم خطاباً علمياً موجهاً إلى الغير بغرض الإفهام" (خريش، ٢٠٢٢، ٦٦٤)، فاللغة في ميدان التفكير النحوي قديماً ليست محدّدة بنظم الكلمات في تراكيب فقط؛ بل تؤدي وظائف مختلفة، وعلى رأسها تبيان الوظائف النحوية، وضبط دلالاتها، ومعرفة أوجه الاستعمالات في بناء تتكامل حدوده المعرفية وسياق يؤدي إلى الإفهام (المتوكل، ٢٠٠٦، ٢٠)، فعلماء العربية قديماً جعلوا من قصدية الخطاب ضابطاً في بيان المعنى وقبوله، وهذا ما بينه التهانوي (ت ١١٥٨هـ) في كشّافه عندما قال: "فأهل العربية يشترطون القصد في الدلالة، فما يفهم من غير قصد من المتكلم لا يكون مدلولاً للفظ عندهم، فإن الدلالة عندهم هي فهم المراد لا فهم المعنى مطلقاً" (التهانوي، ١٩٩٦، مج ١/ ٧٩٢ - ٧٩٣)، وهذا يدل على أنّ علمائنا الأوائل قد أدركوا في زمن متقدم إلى أنّ التفكير وبنائه اللغوي وضع ليحقق مقاصد وأغراض المتحدثين، ولتأمين الترابط التواصلية مع الآخر في ضوء سياق مشترك؛ لأن الكلام يحصل في سياقات محدّدة، فمن المهم معرفة تأثيرها على نظام الخطاب وفائدته (بوجادي، ٢٠٠٩، ١١٣ - ١١٤).

فالنحوي -ابن الوراق- حينما يقول: إنّ "العامل في المبتدأ-على ما رأيناهُ - تعريته من العوامل اللفظية" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤) لا يقدم معلومة فحسب؛ بل يُحاج عن فكر لغوي، ويدفع اعتراضاً متوقفاً من مذهب آخر، وهذا ما يجعل الخطاب النحوي في المدونات اللغوية خطاباً تداولياً بامتياز؛ لأنه يقصد إلى مخاطب مضمّر يُشارك في بناء المعنى، فضلاً عن بيان الإفادة، وهو الأمر الذي تسعى إليه اللغة الحاجية.

فتبرز أهمية التحليل التداولي الذي لا يقف عند مستويات الجمل، وما تحويه من نظر لغوي، ونحوي بل يتعدى إلى سياقات ومعان مختلفة؛ لأنها تهتم بالخطاب ومناحي النصية فيه نحو: المحادثة، والمحادثة، والتضمين، ولدراسة التواصل بشكل عام، بدءاً من ظروف إنتاج الملفوظ، إلى الحال التي يكون فيها للأحداث الكلامية قصد محدّد، إلى ما يمكن أن تنشئه من تأثيرات في السامع وعناصر السياق (بوجادي، ٢٠٠٩، ١٣٥).

ثانياً: مفهوم العلة النحوية وبعدها الإقناعي:

العلة النحوية تُعتبر أهم المفاهيم المحورية في الخطاب النحوي القديم، وهي - في اصطلاح النحاة - السبب الذي يُعلل به الحكم الإعرابي (ابن جني، ١/ ٤٩)، ويعرفها المحذون بأن: "العلة في النحو فهي - على ما نرى - الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم... هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغ" (مبارك، ١٩٧١، ٩٠)، فالتعليل هو المفسر لسنن كلام العرب، والموضح لطرق أحوال نطقهم، فعلماء النحو قد أعطوا فكرة التعليل عناية كبيرة؛ رغبة منهم في تحليل المعنى المقدم من العلاقات والموضوعات النحوية، والمساعد على إنجاح العملية التواصلية بين طرفي الخطاب "المتكلم والمتلقي" وهذا ما عبر عنه ابن جني قائلاً: "اعلم أنّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفهمين، وذلك أنّهم إنّما يحيلون على

الحسّ، ويحتجّون فيه بنقلِ الحالِ أو خفتها على النفس" (ابن جنّي، ٤٨ / ١)، فارتباط العلل بالحسّ هو إدراك ضمني لمقاربة اللّغة لكيفيات بناء التراكيب، وتعليل الأحكام فيها، وصولاً إلى الهدف المحوريّ وهو الإقناع، الذي يُعرف على أنه "تأثير سليم مقبول على القناعات لتغييرها كلياً أو جزئياً من خلال عرض الحقائق بأدلة مقبولة، وواضحة وسليمة، قابلة للتعديل إن استجدت وقائع وإثباتات جديدة حسب طبيعة الموضوع أو الحدث أو حتى الفكرة" (الحديثي، ٢٠١٢، ١٠٠).

فالتعليل هو القاعدة المعول عليها في الفهم والتحليل، وبيان النظر النحويّ عند أكثر علماء العربيّة، فالقواعد بُنيت في أعمها الأغلب على التفكير والاستنباط العقليّ مع معطيات لغويّة تارة، ومعطيات خارج نسيج اللّغة وهو ما يُعرف عنه بمفاهيم متعددة منها: "السياقيّة، والتداوليّة" والأخيرة هي التي استند عليها النحاة في بيان مقاصد المتكلم والمخاطب وتعليل الأحكام.

فقد صيّر ابن الوراق العلة إطاراً معرفياً تتفاعل فيه الصناعة النحويّة مع المنطق الجدليّ، فحين قال: "لم استحق المُبتدأ الرّفْع، وبأيّ شيء يرتفع؟ فالجواب في ذلك: أن الرفع له التعرية من العوامل وليست بلُفظ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٣)، لم يقصد تقرير قاعدة نحويّة فحسب، بل أراد إثبات مشروعية هذا التفسير أمام جمهور من النحاة، مستعملاً الإقناع الفلسفيّ أو المنطقيّ في إثبات الحكم الذي ذهب إليه فإيراد بالغة النحوية تفسير الظاهرة اللغويّة، والنفوذ إلى ما ورائها وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه" (الهلواني، ١٩٨٣، ١٠٨)، وبهذا فإن العلة أداة تفسير لظواهر اللّغة المختلفة، وترتبط بالتداوليّة عن طرق كونها شرحاً يركن إلى السياق التواصليّ والمخاطبة بين المتكلم والمتلقيّ، ممّا يصيرها جزءاً من المجال التداوليّ الذي يصور الترابط الاجتماعيّ والنطاق اللغويّ الاستعماليّ لتحقيق الإفادة الكليّة (حميد، ٢٠٢٢، ٧٢)، وقد وظّف ابن الوراق جملة من الآليات والأبعاد التداوليّة التي توطّد النُعد الإقناعيّ في موضوع رافع المبتدأ والخبر، ومن هذه الوسائل:

١- السؤال الافتراضيّ (الحواريّ):

هو طلبُ يُصاغ ضمن حدود الخطاب أو النّصّ على لسان قائل، موجّه ظاهرياً إلى مخاطب، لكنّ غرضه ليس استعلاماً في حقيقته؛ بل تحريك للأبعاد الفكرية أو الخطابية مع القارئ، وهي أسئلة تتبعد عن حدودها اللغويّة والنحويّة إلى دلالات استعمالية حجاجية.

ويعرف السؤال عند سيبويه بأنه "ثريد من المخاطب أمراً لم ستقر عند السائل" (سيبويه، ١٩٨٨، ١ / ٩٩)، ويُعرف بأنه: "الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ" (فريده، ٢٠٠٥، ٢٢٤)، وقد أجرى ابن الوراق في تحليلاته النحويّة حواراً خطابياً، أفترض فيه وجود مخاطب يعمل معه توأماً حوارياً على إلا يكون ذلك المخاطب حاضراً فعلاً عند التحوار، وهو ما يُعرف عند النحاة القدامى بالحوار الضمنيّ (إبراهيم، ٢٠١٨، ٢٩٩)، ومن قبيل ذلك يقول ابن الوراق: "فإن قال قائل: لم استحق المُبتدأ الرّفْع، وبأيّ شيء يرتفع؟" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٣)، يُنشئ ابن الوراق -في النّصّ السابق- نسقاً حوارياً يقوم على الوكالة الافتراضيّة للمستفهم أو المعاند، وهي حبكة وظيفية تُقدّم مجالاً تداولياً يؤدي إلى الإقناع، وتُعدّ سمة واضحة المعالم في الدرس النحويّ التراثي، وتفضي إلى دور وظيفيّ في تشويق القارئ على المواصلة والتفكير بثنايا الخطاب، وتأمين التجاوب الفكريّ بين المؤلف والمتلقيّ، فالمتكلم قد يلتجئ إلى عمل افتراضات لغويّة قبل بيان أوجه الكلام (صحراويّ، ٢٠٠٥، ٣٢)، والتداوليّة تهتم "بدراسة اللّغة المستخدمة، والعلاقة بين مستخدمها هذه اللّغة من مرسل ومرسل إليه، وعلاقة التأثير والتأثر بين مستخدمها هذه اللّغة، كما تهتم بمقاصد المتكلمين، ومقاماتهم، ومراعاة السياقات المختلفة للمخاطبين" (جورج بول، ٢٠١٠، ١٩ - ٢٠)، ولم يكن الاستفهام الذي ابتدأ فيه ابن الوراق تحليله النحويّ طلباً للمعلومة، بل يفضي إلى بعد خطابي يُهبئ لنا المتلقيّ بطريقة حوارية إقناعية تتراتب فيه الإجابة لتقرير أوجه التوظيف

النحوي، ويستفيض ابن الوراق باستعمال الاستفهام لتقرير علة رفع المبتدأ، قائلاً: "لم خص بعمل الرفع دون غيره؟ وإنما خص بالرفع؛ لأنَّ المبتدأ أول الكلام، فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجا، وهو الضم، ووجه آخر: وهو أن المبتدأ مُحدث عنه، كما أن الفاعل مُحدث عنه، فلما استحق الفاعل الرفع - لعله سنذكرها في بابها - حمل المبتدأ عليه" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٣)، قدّم ابن الوراق علة رافع المبتدأ بأسلوب قائم على ديباجة الاستدلال المقارن، وهذا الأسلوب يُشتمل على أبعاد إقناعية يُوظف فيها المنظور التداولي الاستعمالي للغة، فقد ربط بين مسألتين متعارف عليهما في آفاق البحث النحوي، وهما "المبتدأ والفاعل" فكلهما يتشاركان بصنعة إعرابية واحدة وهي الرفع، وقد أطلق تمام حسان على ذلك مصطلح "القياس الاستعمالي" معرفيا إياه بقوله: "وهذا القياس الاستعمالي نفسه هو الذي يسعى المعلم إلى تدريب تلاميذه عليه في حجرة الدراسة... ومن طبيعة هذا القياس أن يفتح أمامنا بالنمط التركيبي الواحد جملا لا حصر لها" (حسان، ٢٠٠٠، ١٥٢)، وينقل ابن الوراق من الجانب الاستفهامي إلى جواب مُعلل مدعوم بتمثيل، وتعميد، ومناقشة رأي مُخالف قبل أن يحتاط لسؤال تال، ويُسدّه بتفصيل جديد، وبذلك، يُنتج النص خطابا علميا ذا بعد تداولي يجاري هوية المخاطب وسياق الخلاف وتوازن السلطة المعرفية، والتداولية وفق هذا التصور تسعى للإجابة عن أسئلة المتكلم وعلاقته بالمتلقي، ودراسة اللغة في علاقتها بطروف إنتاجها، وهي مبحث حديث النشأة بحيث لا تشكل اتجاهاً وحيداً متجانساً بل إن أهم ما يلاحظه المتتبع لتطور البحث التداولي، هو اختلاف المنطلقات والتصورات... (الصراف، ٢٠١٠، ٨)، ومن أجل معرفة مقاصد المتكلم من الكلام، فالمعاني ليس ظروفأ متأصلا في بناء الكلمات وحدها، ولا يقترن بالفاعل وحده، ولا بالمستمع وحده، بل إنتاج المعنى يتمثل في استعمالية اللغة بين (المتكلم والمخاطب) في سياقات متعددة، وصولاً إلى المقاصد المتحققة من النظم الكلامي (نحلة، ٢٠٠٢، ١٤)، والتداولية هي الدرية المُعمّقة بمؤلفات ونظم عملية التخاطب اللغوي في التواصل (عشير، ٢٠١٢، ١٨).

٢- تمثيلات حضور المخاطب المفترض في البنية النحوية:

يدل على نمط إدماج عمل المخاطب داخل البنيات التركيبية اللغوية، فقد أيقن علماء النحو في مدوناتهم التراثية، أنه لا يكفي الاقتصار على سلامة التراكيب اللغوية من المنظور القواعدي والنحوي فقط؛ بل يتحتم أن يستقيم معه المدلول الصحيح لدى المتلقي، وهذا ما بينه العكبري (ت ٦١٦هـ) في تعريفه للكلام بأنه "عبارة عن الجملة المفيدة فائدة يسوغُ السكوت عليها" (العكبري، ١٩٩٥، ١ / ٤١)، وهو ما جعل نحاة العربية إلى بناء التراكيب في حدود نحوية تضمن السلامة القواعديّة، والصواب الدلالي بعيداً عن الغموض وعدم البيان؛ كونها الوسيلة المؤدية إلى صحة التركيب وتأمين الإفادة للمتلقي؛ فجعلوا الأساس في تقييد الكلام أن يفيد فائدة يحسن السكوت عليها (حيال، ٢٠١٧، ٢٠١)، ولا تكمل الجدوى إلا إذا كان الكلام مُستوعباً عند المخاطب، "وهذا الأمر صار عماد التأسيس النحوي العربي، فقد أسس النحو لأجل الإفادة والتفاهم بين المتكلم والمخاطب" (حيال، ٢٠١٧، ٢٠١)، يخلق ابن الوراق جواً من النقاش لإضفاء الحيوية على النص، وجذب القارئ لمتابعة سلسلة الحجج يقول "فإن قيل: قد علمنا بما ذكرت العامل في المبتدأ، فما العامل في الخبر؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أن الإبتداء وحده عامل في الخبر، كما كان في المبتدأ، وإنما وجب أن يعمل في الخبر قياساً على العوامل اللفظية، نحو: (إن وكان وظننت) فكل هذه عاملة في المبتدأ والخبر، لأن نظير الإبتداء (ظننت) لأن (ظننت) قد عملت في المبتدأ والخبر عملاً واحداً، وهو الرفع. والوجه الثاني: أن يكون العامل في الخبر المبتدأ والابتداء جميعاً، وإنما وجب ذلك، لأن المبتدأ لا ينفك من الإبتداء، فلا يصح للخبر معنى إلا بمقدمتها جميعاً، فوجب أن يكونا جميعاً العاملين. وكلا القولين جيد" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٥)، أن هذا الأسلوب يُصير المعلومة أكثر رسوخاً في ذهن عند المتلقي، بدلاً من أن يقول "رافع الخبر هو المبتدأ"، يطرح الإشكالية أولاً ثم يقدم التفسيرات، مما

يجعل الأفكار تبدو أكثر إقناعاً ومنطقية، هو يرسم للقارئ خريطة التفكير التي يجب أن يتبعها، "فإسهامات المتخاطبين مترابطة بعضها ببعض، ومحكومة بما يعرف بأصول التعاون التي تقتضي أن كلا من المتكلم وسماعه يسعيان إلى بلوغ تخاطب ناجح، ولتحقيق ذلك يؤدي كل منهما مهمته وفقاً لتلك الأسس" (يونس، ٢٠٠٤، ٩٩).

يقوم ابن الوراق بشرح القضايا النحوية ثم عوضاً عن الانتقال إلى الموضوع التالي، يتوقف ليتخيل الرد الأكثر إلحاحاً الذي قد يطرحه طالب علم أو خصم في المذهب، يقول: "فإن قال قائل: قد رأينا المبتدأ ينصب، والخبر مرفوع، كقولك: إن زيدا أخوك، فلو كانت علة رفعه أنه هو المبتدأ في المعنى - وقد جرى النعت - لوجب أن ينصب كما ينصب المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أنا قد احترزنا من هذا السؤال، وذلك أنا جعلنا العلة في جواز حمل الخبر على المبتدأ، أن العامل في المبتدأ غير لفظي، وإذا كان العامل لفظياً في هذا - أعني: إن زيدا أخوك - لم يلزم هذا السؤال، وإنما انفصل العامل اللفظي في هذا الحكم؛ لأن العامل مشبه بالفعل، والفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً،" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤-٢٦٥)، في ضوء صياغة هذا السؤال "فإن قال"، فإنه يقدم مجالاً حوارياً للقناعات أو نقاط اللبس المحتملة في ذهن القارئ، وبالتالي، لا يأتي الجواب "فالجواب" كمجرد معلومة يقدمها عند التحليل، بل كحلٍ لإشكالية محددة ومصاغة بوضوح، بل تخطى أثر المخاطب إلى أنه جاء حاملاً على فعل التكلم، وإنتاج الكلام وترتيبه، فالكلام وظيفته تحقيق عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب؛ لتحقيق المنافع، فلواله ما كانت هناك حاجة للكلام؛... وهذا الحضور أدى به إلى اشتراط تحقق عدد من الأمور في الكلام للقيام بوظيفته التواصلية (الزبيدي، ٢٠٢٤، ٦٨)، فالملائمة في بناء النص النحوي مع المخاطب من الأبعاد المهمة - غير اللغوية - التي يجاريها المتكلم في التواصل، أو عند انتقاء مفرداته وتشكيل تراكيبه، رعاية منه على أن الكلام مبنى ومعنى، وموضوع على الصياغة الأصح من غير لبس؛ لهذا يستلزم على المتكلم "أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاماً ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات" (الجاحظ، ١٩٩٨، ١ / ١٣١)؛ ولأن المخاطب عنصر مهمة من عناصر السياق، فالخطاب التواصلية يقوم بوجوده، وينعدم بفقده أو بغيابه؛ لهذا تبناه نواة العربية في بناء أحكام النحو العربي، وشرح وتحليل ظواهر العربية وتسويغها.

٣- استعمال الاستدلال المنطقي في الجواب الإقناعي:

يُعتمد عليه في بناء الحجج المتلازمة لاستنتاج المحصلة المنطقية، المعززة للإقناع عن طريق المصاحبات الموضوعية بين (المقدمات والاستنتاج)؛ لأن الحجج يبحث عن التقنيات والآليات الخطابية التي يمكن توظيفها في تأدية هدف الإقناع والتسليم بالأطروحات التي تقدم في الخطاب (راضي، ٢٠٢٤، ٣)، إن المطالع للنص النحوي في قضية رافع المبتدأ والخبر يجد أنه يستعمل أسلوب المتسائل نحو قوله "فإن قال قائل: أليس قد قالوا: الهلال الليلة، والهلال جثة، فما وجه ذلك؟ قيل له: إنما استعمل هذا الكلام عند توقع رؤية الهلال، فإن كان جائزاً أن يحدث، وجائزاً أن يظهر حسن الكلام معنى الحُدوث، فصار التقدير: الليلة حُدوث الهلال، ثم حذفت (الحُدوث) وأقمت (الهلال) مقامه، فلم يخرج ظرف الزمان في هذه المسألة من أن يكون خبراً لمصدر دون جثة، وعلى هذا الوجه يجوز أن تقول: اليوم زيد، إذا كنت متوقفاً لقدمه، فصيير التقدير: اليوم قدوم زيد، والدليل على أن المراد عند العرب ما ذكرناه، أنهم لا يقولون: القمر الليلة، ولا الشمس اليوم، لأنهما كائنان لا محالة" (ابن الوراق، ٢٦٧، ١٩٩٩، ٢٦٨)، فقد تصدر كلامه بالتساؤل على لسان مخاطب مستفهم عن علة تجويز قول القائل: الهلال الليلة، وهنا بدأ - ابن الوراق - يقدم استراتيجيات خطابية تعتمد على ذكر جملة من الأجوبة المنطقية، تتضمن أسلوباً إقناعياً بصورة منطقية، وهو منهج تداولي يقوم على تقنية الاحتمالية

والافتراضية في العملية التواصلية (عرايبي، ٢٠١٤، ١٥٢)؛ "لأن النَّصَّ الحجاجيَّ نص قائم على البرهنة فيكون بناؤه وفق نظام معين تتربط فيه العناصر وفق نسق تفاعلي، وتهدف جميعها إلى غاية مشتركة، ومفتاح هذا النظام لساني بالأساس؛ فاذا أعدنا النَّصَّ الحجاجيَّ إلى أبسط صورة وجدناه ترتيباً عقلياً للعناصر اللغوية يستجيب لنية الإقناع" (الدردي، ٢٠١١، ٢٧)، ويكون هذا الخطاب في جو سياقي يتضمن التعليل بالأوجه النحوية وتعددها، فكان يعرض الحجة جواباً للتساؤل الذي عرضه في صدر كلامه فقال: "فإن قال قائل: من أين وجب الرُّفْعُ لخبْر المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أن المبتدأ لما كان لا بُدَّ له من خبر، كما أن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، صار الخبْر مَعَ المبتدأ كالفاعل مَعَ الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبْر، ووجه آخر: أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، وليست بلفظ، وكان الخبْر هو المبتدأ، وجب أن يحمل عليه في الإعراب، كما يحمل النَّعْت على المنعوت" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤)، يرى ابن الوراق أنَّ الترابط بين المبتدأ والخبْر من جانب، والفعل والفاعل من جانب آخر، يُعد بمثابة علاقة الجزء من الكل، فيشكلان كلا منهما علاقة تواصلية وظيفية يلزم أحدهما بالآخر، فكما رُفِعَ الفاعل بوظيفة الفعل، رُفِعَ الخبْر بوظيفة المبتدأ، وقد وصف هذا الترابط عند أهل اللسانيات التداولية على أنه تشكيل وحدة بنوية يستقيم فيها الكلام في سياق كلامي واحد (جاد كريم، ١٧١، ٢٠١٤)، والنَّصُّ الذي ذكره ابن الوراق هو يُمثِّل منهجية الاستدلال بالردِّ النحويِّ الإقناعي، حيث يُواجه الاستفهام بحجج قياسية تربط بين الجملة الاسمية والفعلية لتبرير رفع الخبْر، وهو أسلوب يُفرضي إلى تحقيق أعلى درجات الإقناع من الخطاب النحوي.

٤- التمثيل في الخطاب النحوي الإقناعي:

يُعدُّ التمثيل أحد السمات البلاغية، ولا سيما التشبيه والاستعارة، وهو من أهم الآليات البيانية التي تساهم في تشكيل الإقناع داخل الخطاب الحجاجي (مدقن، ٥١، ٢٠١٢، ٥٢) إذ تعمل هذه الآليات على إيصال الدلالة -المعنى المقصود- من مستواه المباشر إلى مرحلة تمثيلية، يصور الحالة في ذهن المتلقي عن طريق استحضار حبكتة اللغوية والأدبية، بما يعزز قابلية الخطاب على الإقرار والقبول، كما تقدّم الاستعارة والتشبيه للخطاب قوة دلالية إقناعية، وتمكن على التأثير، بما يرفع من فاعلية الحجاج، ويقوي مسالك الإقناع والتأثير، سواء عبر الإظهار التمثيلي، أو عبر إثارة الانفعال وتوجيه المواقف، وبذلك لا تُفهم هذه الصور بوصفها عناصر شكلية فحسب؛ بل كسبل إدراكية وحجاجية تشترك في صياغة الاعتقاد، وإعادة تهيئة المعنى ضمن سياق التواصل، يقول ابن الوراق: "أنَّ العوامل اللفظية إنما جعلت علامات للعمل، إلا أنَّها تعمل شيئاً، فإذا كان معنى العامل اللفظيِّ إنما هو علامة، فالعلامة قد تكون حدوث الشيء وعدمه، ألا ترى أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفرص بينهما، فسودنا أحدهما، لكان المسود مُفصلاً من الآخر، والآخر مُفصلاً منه، وإن لم تكن فيه علامة، فكذلك عدم العامل علامة أيضاً، فإذا قد ثبت أن التعرية من العوامل عاملة..." (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٣)، يظهر المنظور الإقناعي في هذا التصوير عند ابن الوراق عن طريق القياس التمثيلي الذي يُعرف بأنه "عقد الصلة بين صورتين، ليتمكن المخاطب من الاحتجاج وبيان حجيتة" (علوي، ٢٠١٠، ١ / ١٣٩)، هذا ليس مجرد تشبيه، بل استراتيجية لغوية تداولية تعمل على تجسيد المجرد الذي يهدف إلى نقل مفهوم "التعرية" وهي آلية نحوية تجريدية مفادها تجريد المبتدأ من لواصق العمل وتعرضه لها (الأنصاري، ٢٠١٤، ٩٢) إلى فضاء التفاهم الحسي المباشر "الأبيض والأسود"، مما يجعل الاحتجاج عليه أكثر تعقيداً، وبالتالي يوفر قدراً من القوة الإقناعية للمذهب البصري في ذهن المتلقي. فالتمثيل وفق المرجعيات الإقناعية هو "معنى جامعا لوظيفة خطابية، تتصل في جانبها اللساني النَّصِّي بألية التشبيه؛ لكون المناظرة بين الشئيين كائنة عن طريق التراكيب النَّصِّية، وتتعلق في جانبها التلفظيِّ التواصلية، بمفهوم التصوير الذي يحدث في الذهن جملة عمليات عقلية متسلسلة، تستهدف إقامة روابط تصوّرية بين مجالي التمثيل (مجال الهدف، ومجال المصدر)؛ فيتوصل بها إلى إدراك أحد المتماثلين بالآخر من جهة الاستبدال؛ ذلك أنَّ الصورة التي يرسمها التمثيل هي في

حقيقتها تعبير استبدالي (فصيح، ٢٠٢٠، ٦٤١)، ففي التشكيل النحوي للخطاب الإقناعي عند ابن الوراق نجده يهدف إلى تقريب مقبولية المفهوم النحوي الإجرائي لدى المتلقي، فهو يقدم صورة تحاكي تجريد العامل، باستعمال وسائل التصوير والمحاكاة الذهنية للمخاطب، التي تُعد سبيلاً إقناعياً تُعزز فيه تداولية الاستعمال النحوي، وتُزيد من حجم الفهم والتلقي للخطاب ومقبوليته، فيقول ابن الوراق: "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ خَبْرَهُ ظَرْفًا، أَوْ اسْمًا مُتَعَلِّقًا بِحَرْفٍ جَرٍّ، فَتَقْدِيمُهُ وَتَأْخِيرُهُ سَوَاءٌ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَعِنْدَكَ زَيْدٌ، فَزَيْدٌ مُرْتَفِعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ فِي الْوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وَكَذَلِكَ: الْمَالُ لَزِيدٍ، وَلَزَيْدٍ الْمَالُ. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلَيْسَ إِذَا قُلْنَا: زَيْدٌ عِنْدَكَ، فَعِنْدَكَ: مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ: زَيْدٌ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ، فَإِذَا قَدِمْتَ (عِنْدَكَ) عَلَى (زَيْدٍ) فَكَيْفَ يَصْلُحُ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدًا) بِالْإِبْتِدَاءِ وَقَدْ تَقَدَّمَ (اسْتَقَرَّ) وَهُوَ فِعْلٌ؟ فَالْجَوَابُ فِي ذَلِكَ: أَنْ (اسْتَقَرَّ) لَوْ كَانَ تَقْدِيرُهُ عَلَى مَا سَأَلْتَ عَنْهُ لَمْ يَجْزِ أَنْ تَرْفَعَ (زَيْدًا) بِالْإِبْتِدَاءِ، وَإِنَّمَا (اسْتَقَرَّ) مُؤَخَّرٌ بَعْدَ ذِكْرِ الْإِبْتِدَاءِ وَخَبْرِهِ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٥-٢٦٦)، يوظف ابن الوراق في هذا النص مجموع من آليات الإقناع في الخطاب النحوي، يشارك فيها التصريح التعليمي والحجية الجدلية النحوية، بوصفها أداة لتثبيت الحكم النحوي أو رده (السامرائي، ٢٠٠٩، ١٠) ولزيادة حجم المصادقية عند المتلقي، وتثبيت مكانة الشارح وإرساء حكم القول المقدم، يعرض الحكم النحوي مقيدًا بسياقته قائلاً: "أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ خَبْرَهُ ظَرْفًا، أَوْ اسْمًا مُتَعَلِّقًا بِحَرْفٍ جَرٍّ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٥)، هو تحديد يصبو إلى التعميم، ويشعر المخاطب بنسقية القاعدة؛ للوصول إلى حقيقة التواصل بين الطرفين، وبعد ذلك يعتمد استراتيجيات الإيضاح عن طريق الأمثلة المتقابلة (زيدٌ عندك/عندك زيد، المال لزيد/زيد المال)؛ لتقريب القصد وتحويله إلى معنى استعمالي يمكن تحقيقه لغويًا، لا مجرد أمثلة نظرية، ويبلغ الخطاب قمة فاعليته التواصلية الإقناعية، عندما يتحول إلى الاستباق الحجاجي بصيغة: "فإن قال قائل...؛ إذ يصوغ الاحتجاج المفترض صياغة دقيقة، ترتبط بتقدير الفعل "استقر" وبعلاقة التقديم والتأخير في العامل، بما يدمج رأي المعارض داخل النص، ويمنح المتلقي شعوراً بأن مشكلته واعتراضاته محسوبة داخل نطاق بناء القاعدة النحوية، وبهذه الحبكة الحوارية التي تمزج بين الإبانة والرد، ينتقل الشرح من توضيح القاعدة إلى مزاولة حجاجية، تُنتج اتفاقاً إدراكياً قائماً على تحديد: المثال، واستباق الاحتجاج، وتدعيم قوة الحكم، فالتداولية بهذا المفهوم تستلزم وجه الصلة بين استعمال اللغة والمقامات المرجعة لها (فيليب، ٢٠٠٧، ١٨) فعملاننا الأوائل أدركوا ومنذ زمن مبكر -في مدوناتهم اللغوية والأدبية- العلاقات السياقية وظروف إنتاج الكلام والموقف الخطابي الحواري بين المنشأ والمتلقي.

٥- توظيف القياس العقلي في بناء الإقناع النحوي:

يُتخذ علماء العربية من القياس آلية استنتاجية موضوعية، تصير القواعد النحوية بصورة أكثر إقناعاً لدى المتلقي عن طرق استعمال الاستنباط أو الاستقراء للنصوص النحوية، مما يزيد من قوة الحكم النحوي، واستعمل النحاة الإقناع بتجريد العلة العقلية لتكون مقياساً يُقاس عليه الاستعمال اللغوي، وإن القياس يُعد أحد أهم المصادر الأربعة التي استقام عليها البناء النحوي في المدونات التراثية (السيوطي، ٢٠٠٦، ١٤) ويعرف بأنه: "حمل فرع على أصله بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع" (الأنباري، ٢٠١٨، ٤٢)، ولهذا نجد ابن الوراق يحمل حكماً نحويًا على حكم آخر، فيحمل حكم الرفع للخبر على حكم رافع الفاعل، فيقول: "فإن قال قائل: من أين وجب الرفع لخبر المبتدأ؟ فالجواب في ذلك: أن المبتدأ لما كان لا بُدَّ له من خبر، كما أن الفعل لا بُدَّ له من فاعل، صار الخبر مع المبتدأ كالفاعل مع الفعل، فكما وجب رفع الفاعل وجب رفع الخبر، ووجه آخر: أن المبتدأ لما كان العامل فيه التعرية من العوامل، ولَيْسَتْ بِلَفْظٍ، وَكَانَ الْخَبْرُ هُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَجِبَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ فِي الْإِعْرَابِ، كَمَا يَحْمَلُ النَّعْتُ عَلَى الْمَنْعُوتِ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٥)، يعتبر القياس آلية استنباطية تعمل على ضم الفرع بأصله، لمقاسمته إياه في حكم أو وجه تضارع، فيحمل الفرع على علة الأصل تبعاً لهذه المماثلة (أبو المكارم، ٢٠٠٦، ١٣)، فقد استعمل ابن الوراق القياس المنطقي الذي تنتقل به الأحكام النحوية من الكلي إلى الجزئي (الياسري، ٢٠٠٣، ٢١٣) وإن تقديم القياس المنطقي يهدف إلى تعزّي قوة الحكم النحوي، وفاعلية مقبوليته عند المخاطب

في ضوء تقديم حجة عقلية على حالة مماثلة ف(رفع الفاعل) هو حكم نحويّ يقابل (رفع الخبر) فالخبر يعمل مع المبتدأ على إنتاج جملة تكمن فيها الإفادة للمخاطب، كذلك يكون الفعل مع الفاعل جملة متكاملة الأركان، فالخطاب الذي استعمله ابن الوراق لجذب انتباه المخاطب، والتأثير على مقصديته ومقبوليته في فهم وإدراك الحكم النحويّ هو خطاب منطقيّ قائم على مقارنات معروفة في القياس، وربط النحاة بين العلاقات النحويّة وإيصال المعانيّ إلى المخاطب في جل تفسيراتهم النحويّة، فالجملة الاسميّة عند ابن الوراق تقضي إلى وجود صلة بين عناصرها (المبتدأ والخبر) وهما عماد تشكيل التركيب، وبهما يتكون الكلام المفيد، وقد عبر الجرجانيّ عن الترابط النحويّ قائلاً: "إن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضها ببعض، ويبيّن بعضها على بعض، ونجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس" (الجرجانيّ، ٢٠٠١، ٤٤) فاللغة التي تسعى التداوليّة إلى تحليلها وتفكيك عناصرها، هي اللغة التي تحقق التفاعل بين طرفي الخطاب "فهي لا تدرس البنية اللغويّة ذاتها، ولكن تدرس اللغة عند استعمالها في الطبقات المقاميّة المختلفة؛ أي بكونها كلاماً محدداً صادراً من متكلم محدد، وموجهاً إلى مخاطب محدد بلفظ محدد؛ لتحقيق غرض تواصلية محدد" (صحراويّ، ٢٠٠٥، ٢٦).

٦- الحجاج الإقناعي في عرض الخلاف النحويّ ونقده:

يتمثل هذا النوع من الحجاج بالاستدلال بالسماع، والقياس، والتعليل؛ لترجيح الرأي المعتمد، مع نقد المخالف عبر إلزامية أو استدراك يُظهر قصور في تقديم فكرته، وهي صفة ملازمة في الإقناع (حموديّ، ٢٠١٢، ١٢٨) فالحجاج هو: "كل منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحق له الاعتراض عليها" (طه عبد الرحمن، ١٩٩٨، ٢٢٦)، وهي من أهم الوسائل التي استعملها ابن الوراق في ترجيح الآراء النحويّة وعرض مجموعة من الأقوال والترجيح بينها، ومن قبيل ذلك، عرضه لرأي الزجاج، ثم عمل بعد العرض على رد الرأي ونقده، وبيان عم مقبوليته بأسلوب منطقيّ يسعى إلى الأقتناع بحجبيته، قائلاً: "وأما أبو إسحاق الزجاج فَكَانَ يَجْعَلُ الْعَامِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ مَا فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ مَعْنَى الْإِخْبَارِ، قَالَ: لِأَنَّ الْإِسْمَ لَمَّا كَانَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ حَدِيثٍ يَحْدُثُ عَنْهُ، صَارَ هَذَا الْمَعْنَى هُوَ الرَّافِعَ لِلْمَبْتَدَأِ، وَالصَّحِيحُ مَا بَدَأْنَا بِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا رَتَبَهُ أَبُو إِسْحَاقَ لَمَّا جَازَ أَنْ يَنْتَسِبَ الْإِسْمُ بِدُخُولِ عَامِلٍ عَلَيْهِ، لِأَنَّ دُخُولَ الْعَامِلِ لَا يُغَيِّرُ مَعْنَى الْحَدِيثِ عَنِ الْإِسْمِ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَامِلاً، لَمَّا جَازَ أَنْ يَدْخُلَ عَامِلٌ وَهُوَ بَاقٍ، وَأَمَّا الْعِلَّةُ الْأُولَى فَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهَا هَذَا السُّؤَالُ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤)، الذي يظهر من النَّصِّ السابق، أن ابن الوراق قام في بداية النَّصِّ بعرض رأي الزجاج، الذي يذهب إلى أن رافع المبتدأ في الجملة الاسمية هو "معنى الإخبار" وهي معاني تعود إلى نفس القائل، أو إلى طبيعة تفكيره (الطواني، ١٩٨٣، ١٨٦) وهو تحليل استعماليّ للتركيب اللغويّ قائماً على تأويل تداوليّ وهي "سلسلة من الاستدلالات التي يقوم بها القارئ أو المستمع، والذي يعول كثيراً على قدرته الاستنتاجية في تحديد ما يعنيه المتكلم" (خطابي، ١٩٩١، ١٩٦) إلا أن ابن الوراق ردّ الرأي بطريقة منطقيّة غلب عليها النقد الذي تمثل بقوله "والصَّحِيحُ مَا بَدَأْنَا بِهِ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤)، وهنا يُقدّم الردّ الإقناعيّ المعزز بأنساق المنطق، والمؤكد باستحالة نصب الأسماء عندما تدخل عليها عامل "معنى الإخبار"، ويواصل ابن الوراق رده لآراء الزجاج بطريقة الحجاج أو ما يُعرف القياس العكسي، يقول: "لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي الْمَبْتَدَأِ - عَلَى مَا رَأَيْنَاهُ - تَعْرِيبُهُ مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، فَمَتَى دَخَلَ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ زَالَ الْعَامِلُ الَّذِي هُوَ التَّعْرِيبُ، فَلَمْ يَدْخُلْ عَامِلٌ عَلَى عَامِلٍ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٤)، ويستعمل ابن الوراق أسلوب الأقتناع القائم على ردّ حجية القول الآخر وفق مبدأ (الردّ بالدليل المنطقيّ) على الرأي المقدم، فالزجاج يحتج برفع المبتدأ هو الابتداء، فلو كان كذلك كيف لو جئنا بعامل لفظي نحو (إن، كان) مثلاً، وهما عاملان لفظيان يعملان على الدخول على المبتدأ والخبر، فهنا ترد حجية الزجاج لاستحالة دخول عامل على عامل، وقد ربط ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) العمل النحويّ بوجود المتكلم، قائلاً: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا

لفظي ومعنوي، لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشمال المعنى على اللفظ (ابن جنّي، ١ / ١٤٩)، إن توظيف نظرية العامل في النحو العربي لها تأثير كبير على تفسير قواعد النحو وتحليل تراكيبه وتسهيلها للدارسين ف "البحث عن العامل يُسهل على المُخاطب أو المستمع الوصول إلى المعنى الذي يُريدُ المتكلم أن يتداوله معه، فالفعل لا بُدَّ له من فاعل، والمبتدأ لا بُدَّ له من خبر أو ما يُد مسده...والاهتمام بالعامل وتقديره إن لم يكن في البنية السطحية للكلام من شأنه أن يُؤدي إلى إحداث التواصل اللغوي بين المتكلم المُخاطب" (جاد كريم، ٢٠١٤، ١٧٣).

٧- الوظيفة السياقية لمبدأ الإفادة في بناء الإقناع النحوي:

يُعرف السياق على أنه: "هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النصّ أو نزل أو قيل بشأنها، وأوضح ما عُبر به عن هذا المفهوم لفظ الحال أو المقام" (العوادي، ٢٠١٠، ٢٣) وبينه كمال بشر قائلاً: "إنَّ النحاة لم يقتصروا على النظر في بنية النصّ اللغوي كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلفه وتحيط به ، وإنما أخذوا مادتهم اللغوية - على ما يبدو - من معالجتهم لها على أنها ضرب من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه ، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأنَّ هذه الوظيفة وذلك المعنى لهما ارتباط وثيق بالسياق" (كمال بشر، ١٩٩٤، ٦٦) يقول ابن الوراق "وَأَعْلَمُ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ إِذَا كَانَ جُثَّةً لَمْ يَجْزُ أَنْ يَكُونَ خَبْرَهُ ظَرْفًا لَزْمَانًا، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا أَمْتَنَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرْضَ فِي الْخَبَرِ إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجْهَلَ، وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ زَيْدًا وَغَيْرَهُ مِنَ الْأَشْخَاصِ لَا يَخْلُو مِنَ الزَّمَانِ، حَيَا كَانَ أَوْ مَيِّتًا، فَلَمَّا كَانَ هَذَا الْخَبَرُ يُعَلِّمُهُ الْمُخَاطَبُ، لَمْ يَسْتَفِدْ بِهِ (...) فَوَجَبَ أَنْ يَسْقُطَ التَّكْلُمُ بِهِ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ غَيْرَ جُثَّةٍ فَظَرْفُ الزَّمَانِ يَكُونُ خَبْرًا، كَقَوْلِكَ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِنَّمَا صَحَّ ظَرْفُ الزَّمَانِ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لَمَّا لَيْسَ بِجُثَّةٍ - أَعْنِي الْمَصَادِرَ - لِلْفَائِدَةِ الْوَاقِعَةِ فِي الْخَبَرِ، إِذْ كَانَ الْقِتَالُ قَدْ يَخْلُو مِنَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فَصَارَ الْمُخَاطَبُ مُسْتَقْبَلًا لِلْخَبَرِ، فَلِهَذَا صَحَّ الْكَلَامُ" (ابن الوراق، ١٩٩٩، ٢٦٧) ويقدم ابن الوراق دلالات دقيقة وهي الإفادة من الكلام، وإبلاغ المخاطب بالخبر، فهو مترقب بما يُخبره المخاطب عنه، فالتركيب لم تنظم إلا للسامع، بمساعدة السياق المحيط، ودلالات النصّ المقترنة بالكلام الحاصل، وهذا مبدأ متصل بقاعدة تداولية وظيفية، مفادها أن خبر المبتدأ لا يُقبل عند المتلقي لمجرد سلامته الإعرابية، بل يشترط أن يحقق مقصدية الخبر في الخطاب، وهي الإفادة، يقول السهيلي: "اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يُعبر للمخاطب عنه بلفظٍ أو لحظٍ أو (بخط)، ولولا المخاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم" (السهيلي، ١٩٩٢، ١٧٠)، لذلك بين ابن الوراق أنه إذا كان المبتدأ "جثة" أي اسم ذاتٍ يشير على فرد أو شيء قائم بنفسه، لا يجيز أن يؤلف خبره من ظرف زمان؛ لأن الاتصال الزمني إلى الشخص إسناداً لا يقدم إلى المتلقي فائدة يحسن السكوت عليها. ويُمثّل لذلك بقوله: "زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ، إذ إن اتصال "زَيْدٌ"، حياً كان أو ميّتاً، لا ينفك عن زمانٍ ما، فالإخبار عنه بالزمن من حيث هو زمنٌ محضٌ لا يخلص المتلقي من جهالته، ولا يُنشئ دراية جديدة، ومن ثمّ يغدو الخبرُ معروفاً للمخاطب بالبداية، فلا تتحقّق به فائدة تواصلية، ويقع الإخبار في حكم اللغو؛ لعدم جدواه في الإفادة، والذي يتبين أن حكم ابن الوراق وما سبقه من علماء العربية بعدم جوازهم الإخبار في الجمل الاسمية بالظرف الزمني عن الأشخاص، هو حكم يتصل بالمعنى الذي يفيد المخاطب ويدفع عنه التوهم، وليس حكماً عشوائياً (السامرائي، ٢٠٠٩، ٧٣) وكان النحويون الأوائل يتجهون إلى الاستعانة بسبل غير لغوية، لتحديد المعنى النحوي وفهم مقاصد الجملة، ومن أهمها: المخاطب، والسياق، والإفادة "فالجملة أصبحت خاضعة لمناسبات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا رُوِعت تلك المناسبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول" (المخزومي، ١٩٨٦، ٢٢٥) وقد جوز ابن الوراق أن يحل ظرف الزمان خبراً، بشرط أن يكون المبتدأ "غير جثة"، ويعني بذلك، المصادر وما في دلالتها من الأسماء الدالة على الحوادث، وجّه الجواز عنده أن الحدث ليس ثابتاً

ملازمًا لزمّنٍ بعينه، بل هو قابلٌ للوقوع وللعدم، كما أنّه قابلٌ للتقييد بزمنٍ مخصوص. ومن ثمّ فإنّ قوله "القتالُ يومَ الجمعة"، يصنع معنًى أخباريًّا ذا دلالة معرفية؛ لأنّ "القتال" قد يجري في هذا اليوم المعروف وقد لا يجري، فمجيئُ الطرفِ الزمانيّ هنا تعين زمنَ الحدث وتُقيده، فتجعل المتلقي "مستقبلاً للخبر" بمعنى استعداده لكسب معلومةٍ جديدة، لم تكن مفروضة في ذهنه قبل الإسناد، وبذلك يتبيّن لنا أنّ معيار الموافقة في هذا الباب يعتدُّ على التفريق الدلاليّ بين أسماء الذوات التي لا لا تقدم إفادة عند أسناد الطرف الزمانيّ إليها، وأسماء الأحداث التي يستثبت فيها معنى التعيين والتخصيص بالطرف، فتتحقق المنفعة التي من أجلها شرع الإخبار، فابن الوراق هنا اعتمد المنظور التواصليّ للتركيب الذي يشترط فيه نقل الرسالة من المتحدث إلى المتلقي، " يأتي الكلام موجهاً من المتكلم إلى المخاطب مستوعباً تلك التصورات التي يملئها بناء الكلام وما يعتريه من تغيير في البنية أو علامات الإعراب" (ناصر، ٢٠١٤، ٣٤٥) فالإقناع الذي أسس عليه ابن الوراق بيان أحكام قواعد النحويّة هي الإفادة للمخاطب، وهو الهدف الذي يتشارك فيه النحو العربيّ مع اللسانيات التداوليّة (صحراويّ، ٢٠٠٥، ١٧٤).

الخاتمة:

يُعدّ الخطاب النحويّ عند ابن الوراق، كما تمثل في "باب الابتداء وخبره" في كتاب علل النحو، مثالاً غنيّاً بالأبعاد الإقناعيّة التواصليّة، حيث تجاوز غرض استعراض الأحكام النحويّة إلى شرحها، وتفسيرها وبيان أبعادها، والدفاع عن معتقده النحويّ ضمن حبكة إقناعيّة حجاجيّة مدروسة، ساعياً إلى إقناع المتلقّي وحمله على القبول عبر جملة من الأدوات، والأساليب البيانيّة ذات الأبعاد الخطابية، ومنها: السؤال الحواريّ، وحضور المخاطب في البناء النحويّ، وتوظيف الاستدلال المنطقيّ في التحليل، وتعزيده بمقدمات من القياس لعرض أوجه الخلافات، والجدل، والترجيح، والتأكيد على جانب الإفادة؛ باعتباره محوراً مهماً عند المخاطب، وإبراز الانسجام المنطقيّ بين العناصر النحويّة. ويهدف هذا البحث إلى تفكيك البنية الحجاجيّة والإقناعيّة للنصّ، والكشف عن الأبعاد التداوليّة المضمرّة التي اعتمد عليها ابن الوراق في صياغة حججه اللغويّة، ومن نافلة القول لا بد الإشارة أن التداوليّة، وأبعادها التواصليّة وعلى رأسها الجانب الحجاجيّ كان حاضراً في طيات المدونات التراثيّة العربيّة؛ لما لها من تأثير في نجاح عمليات التواصل، وتحقيق أكبر قدر من الإفادة للمتلقّي، فضلاً عن ذلك وصف ابن الوراق (المعنى) بوصفة معياراً يسعى لتحقيقه من بناء التراكيب ووضع قواعد النحو، وهو الأمر الذي نجده في تفسيراته المتعددة.

المصادر:

- إبراهيم ، أثر السؤال الافتراضي في بناء التركيب والتوجيه النحوي عند سيوييه، د. أيمن محمود محمد ، مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، العدد (١٦)، سبتمبر ٢٠١٨م.
- ابن جنّي، الخصائص، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٩٢هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ب.ط.
- أبو المكارم، أصول التفكير النحوي، علي ، دار غريب، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠٠٦م.
- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات (ت٥٧٧هـ)، تحقيق د. أحمد عبد الباسط، دار السلام- مصر، ط١، ٢٠١٨م.
- الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي نقداً وعرضاً، وليد عاطف، دار الكتاب الثقافي، إربد- الأردن، ط٢، ٢٠١٤م.
- بشر، علم اللغة الاجتماعي (مدخل)، د. كمال ، دار الثقافة العربية، ب.ط، ١٩٩٤م.
- بوجادي، في اللسانيات التداولية محاولة تأصيلية في الدرس العربي القديم، خليفة ، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠٠٩م.
- التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق علي دحروج، بيروت، لبنان، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- الجاحظ، البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت٢٥٥هـ) ، قدّم له وبوبه وشرحه: علي أبو ملح، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م.
- جاد الكريم، التداولية في الدراسات النحوية، عبدالله ، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٤م.
- الجرجاني، دلائل الأعجاز، عبد القاهر (ت٤٧١هـ)، تحقيق عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
- الحديثي، فن الإقناع واللغة والحوار، وليد حسن ، دار ضفاف، بغداد، ط١، ٢٠١٢م.
- حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحوي - فقه اللغة- البلاغة، تمام ، عالم الكتب، ب.ط، ٢٠٠٠م.
- الحلواني، أصول النحو العربي، محد خير ، الناشر الأطلسي، الرباط، ط٢، ١٩٨٣م.
- حمودي، الحجاج واستراتيجية الإقناع عند طه عبد الرحمن مقارنة إبستمولوجية، محمد، مجلة حوليات التراث - جامعة مستغانم، الجزائر العدد(١٢)، ٢٠١٢م.

- حميد، العلة النحويّة من منظور تداولي، هادي شندوح ، مجلة تسنيم الدوليّة للعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة والقانونيّة، العدد(٢) أيلول، ٢٠٢٢.
- حيّال، الإفهام في النحو العربيّ مقارنة تداوليّة، أحمد حسين ، مجلة كليّة الشيخ الطوسيّ الجامعة، النجف الأشرف، العراق، السنة الثانية، العدد(٤). أيار، ٢٠١٧.
- خريش، الأسس المعرفيّة والمرجعيات الفلسفيّة للخطاب النحويّ عند ابن يعيش، محمد ، مجلة المدونة، المجلد(٩)، العدد(٢)، ٢٠٢٢.
- خطابي، لسانيات النّصّ (مدخل إلى انسجام الخطاب)، محمد ، المركز الثقافيّ العربيّ، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- الدريدي، الحجاج في الشعر العربيّ بنيته وأساليبه، ساميه، عالم الكتب الحديثة، إريد-الأردن، ط٢، ٢٠١١م.
- راضي، الحجاج بين الاستدلال والإقناع حجة التمثيل نموذجاً، سحر أحمد ، مجلة الشرق الأوسط للنشر العلميّ، المجلد (٧) العدد (٤)، الإصدار (٢٤)، ٢٠٢٤م.
- الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ، طه عبد ، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٨م.
- الزبيدي، أثر المخاطب في التوجيه النحويّ مقارنة تداوليّة في كتاب المقتضب للمبرد، شريفة ، حوليات كلية اللّغة العربيّة، جامعة الأزهر، المجلد (٢٨)، العدد(١)، ٢٠٢٤.
- السامرائي، الحجج النحويّة حتى نهاية القرن الثالث الهجريّ، فاضل صالح ، دار عمار، ط٣، ٢٠٠٩م.
- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، عبد الرحمن بن عبد الله (ت٥٨١هـ) بتحقيق عادل احمد، وعلي محمد معوض، الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.
- سيبويه، الكتاب ، أبو بشر عثمان بن قنبر(ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام محمد هارون، دار الخانجي، مصر، ط٣، ١٩٨٨م.
- السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدّين (ت٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٦م.
- صحراويّ، التداوليّة عند العلماء العرب، مسعود، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الصراف، الأفعال الإنجازيّة في العربيّة المعاصر، علي محمود ، مكتبة الآداب، القاهرة- مصر، ط١، ٢٠١٠.
- العتابيّ، التداوليّة، جورج بول، ترجمة قصي ، الدار العربيّة للعلوم، بيروت، ط١، ٢٠١٠م.
- عراي، استراتيجية الإقناع في الخطاب اللغويّ التواصلّي، أحمد ، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات الجزائرية في غرب أفريقيا، جامعة أدرار، الجزائر، العدد(٤)، ٢٠١٤م.
- عشير، عندما نتواصل نغير، مقارنة تداوليّة معرفيّة لأليات التواصل: عبد السّلام ، الحجاج أفريقيًا لشرق، المغرب، ط٢، ٢٠١٢.

- العكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب(ت٦١٦هـ)، لابي البقاء ، تحقيق غازي مختار، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
- علوي، الحجاج مفهومه ومجالاته، حافظ إسماعيلي، عالم الكتب، الحديث، الأردن، ٢٠١٠م.
- العوادي، سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة، أسعد خلف ، دار الحامد، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.
- فريدة، المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي ، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، ٢٠٠٥م.
- فصيح، الحجاج بالتمثيل في القرآن الكريم سورة البقرة نموذجاً، مقران ، مجلة المدونة، المجلد(٧)، العدد(٢)، ٢٠٢٠م.
- فيليب، التداوليّة من أوستين إلى غوفمان، بلانشيه ، ترجمة صابر الحباشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط١، ٢٠٠٧م.
- مبارك، النحو العربيّ العلة النحويّة نشأتها وتطورها، مازن، ط٢، ١٩٧١م.
- المتوكل، المنحى الوظيفي في الفكر اللغويّ العربيّ الأصول والامتدادات، أحمد، دار الأمان -الرياض، ط١، ٢٠٠٦م.
- المخزومي، في النحو العربيّ نقد وتوجيه، مهدي ، دار الرائد العربيّ، بيروت- لبنان، ط٢، ١٩٨٦م.
- مدقن، التمثيل الحجاجي في كتاب كئيّلة ودمنة لابن المقفع مقارنة تداوليّة، هاجر، مجلة الأثر، العدد(١٤)، ٢٠١٢م.
- ناصح، نظرية نحو الكلام، رؤية عربيّة أصيلة، كريم حسين، دار العلميّة، لبنان، ط١، ٢٠١٤م.
- نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغويّ المعاصر، محمود أحمد، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ٢٠٠٢م.
- الياسري، الفكر النحويّ عن العرب أصوله ومناهجه، عليّ مزهر ، الدار العربيّة للموسوعات، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
- يونس، مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد، دار الكتاب الجديد، ليبيا، ط١، ٢٠٠٤م.